

وفق تصنيف «فوربس» لعام 2025

7 كويتيين ضمن أقوى 100 رئيس تنفيذي في الشرق الأوسط

نواف السعود وعصام الصقر وخالد الشعلان ووضحة الخطيب وهنادي الصالح وأدانا الصباح وأحمد العيدان



أحمد العيدان



أدانا المباح



هنادي المالح



وضحة الخطيب



خالد الشعلان



عصام الصقر



نواف السعود

تصنيف مجلة فوربس لأقوى الرؤساء التنفيذيين على مستوى القطاع المصرفي في الشرق الأوسط. واستندت فوربس في اختيارها للقائمة إلى إنجازات وأداء الرؤساء التنفيذيين في العام الماضي، فضلاً عن الابتكارات والمبادرات التي نفذوها، كذلك تأثيرهم في المنطقة، والدول التي يعملون فيها، والأسواق التي يشرّفون عليها، بالإضافة إلى حجم الشركات التي يرأسونها.

وعلى مستوى القطاع المصرفي، اختارت مجلة فوربس نائب رئيس مجلس الإدارة الرئيس التنفيذي لمجموعة بنك الكويت الوطني عصام الصقر كأقوى رئيس تنفيذي على مستوى القطاع المصرفي الكويتي ضمن قائمتها السنوية «أقوى الرؤساء التنفيذيين في الشرق الأوسط 2025» والتي تسلط الضوء على 100 قائد أعمال يرأسون أكبر الشركات وأكثرها تأثيراً في المنطقة. كما حل الصقر في المرتبة الثالثة ضمن

التجاري، وتحقيق الرؤى الوطنية والتقدم بها، يقود هؤلاء الرؤساء التنفيذيون مسيرة تنوع الاقتصادات، وترسيخ مكانة الشرق الأوسط على الساحة العالمية. وفي عام 2025، تتسارع الشركات في المنطقة نحو تنوع اقتصاداتها وتقليل اعتمادها على النفط، مع التركيز على الذكاء الاصطناعي والاستدامة، الذي يعد من أبرز السمات المشتركة في قائمة هذا العام، في ظل تصاعد التحديات المناخية عالمياً.

حل 7 كويتيين ضمن قائمة فوربس لأقوى 100 رئيس تنفيذي في الشرق الأوسط لعام 2025 وهم، نواف السعود وعصام الصقر وخالد الشعلان ووضحة الخطيب وهنادي المباح وأدانا الصباح وأحمد العيدان. وتشير فوربس إلى أن قائمة أقوى 100 رئيس تنفيذي لعام 2025 تبرز دور القيادات في تخطي إدارة الشركات، إلى صياغة المستقبل وربط الكفاءة بالابتكار، لافتة إلى أنه من خلال الموازنة بين النجاح

أكثر من 8200 دولار شهرياً خلال 2025 بعد الضرائب

سويسرا تتصدر أعلى الرواتب في العالم



لوكسمبورغ احتلت المرتبة الثانية عالمياً بمتوسط 6740 دولاراً

الأعلى أجراً

تجدر الإشارة إلى أن الوظائف الأعلى أجراً عادة ما توجد في قطاعات المالية، والتأمين، والكهرباء، والتعدين، وتكنولوجيا المعلومات، وتجارة التجزئة، والتعليم. في المقابل، تعد قطاعات الدعم الإداري، والضيافة، والبناء من بين القطاعات الأقل أجراً. وعند مقارنة الرواتب بين مختلف الدول، من الضروري مراعاة التضخم. في السنوات الأخيرة، إذ واجهت العديد من الدول معدلات تضخم مرتفعة، ما قد يؤثر بشكل كبير في القدرة الشرائية. ويعود هذا التضخم بشكل كبير إلى الجائحة وما تبعها من اضطرابات في سلسلة التوريد. علاوة على ذلك، ساهمت المخاطر الجيوسياسية، بما في ذلك الصراع الروسي الأوكراني، ورسوم ترامب الجمركية، والمنافسة الاستراتيجية بين الولايات المتحدة والصين، والتوترات المستمرة في الشرق الأوسط، والتحديات الجيوسياسية بين الهند والصين، وتباطؤ الاقتصاد الصيني، في تفاقم هذه المشكلات من خلال تفاقم أزمات الطاقة وتأخير الإمدادات.

كشفت مؤشر متوسط الرواتب الشهرية الإجمالية الذي تعده مجلة CEOWORLD الأمريكية، احتفاظ سويسرا بصدارة الترتيب العالمي للرواتب لعام 2025، ولاتعد المرة الأولى التي تتصدر فيها الدولة الأوروبية أياً من المؤشرات التي تقيس الدخل بعد الضرائب، حيث تتصدر المؤشر الآخر الذي تعده Numbeo.

يبلغ متوسط الراتب الشهري في سويسرا أكثر من 8200 دولار شهرياً خلال عام 2025 بعد الضرائب، وفقاً لتقرير منتصف العام لمجلة CEOWORLD وبفارق كبير عن أقرب منافسيها. بينما احتلت لوكسمبورغ الدولة الصغيرة في غرب أوروبا المرتبة الثانية عالمياً مع متوسط دخل شهري بعد الضرائب بلغ 6740 دولاراً أمريكياً.

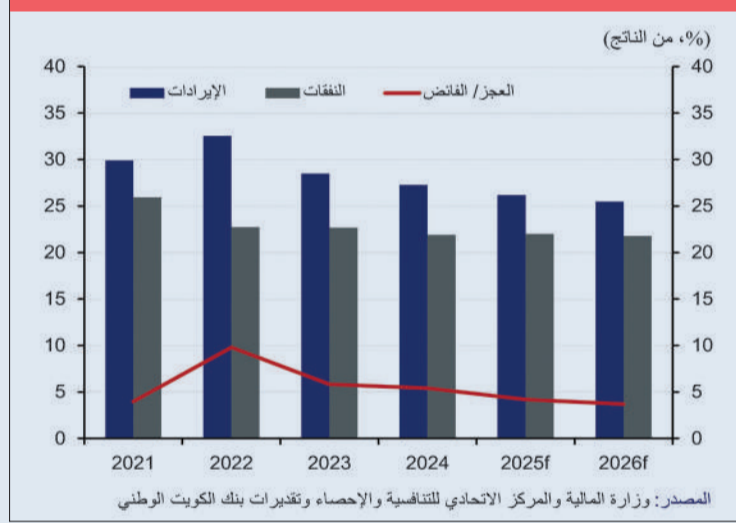
وجاءت المنافسة شرسة مع أيسلندا التي لا يزيد عدد سكانها على 400 ألف نسمة يقطنون أقصى شمال العالم بمتوسط راتب شهري يبلغ 6548 دولاراً. ويبدو أن السعادة مرتبطة بقوة بالمال، حيث تأتي الدول التي تتمتع شعوبها بأحد أعلى معدلات السعادة في العالم في المركزين الرابع والخامس لكل من الجارتين النرويج (5772 دولاراً أمريكياً)، والدنمارك (5749 دولاراً أمريكياً).

وناتي كندا مع متوسط راتب شهري يبلغ 5188 دولاراً أمريكياً في المرتبة السادسة عالمياً، تليها أيرلندا (4729 دولاراً أمريكياً)، وهولندا (4688 دولاراً أمريكياً)، وسنغافورة (4457 دولاراً أمريكياً).

«الوطني»: في 2026 وللعام السادس على التوالي

توقعات باستمرار الأداء الاقتصادي المتميز للإمارات

وضع المالية العامة

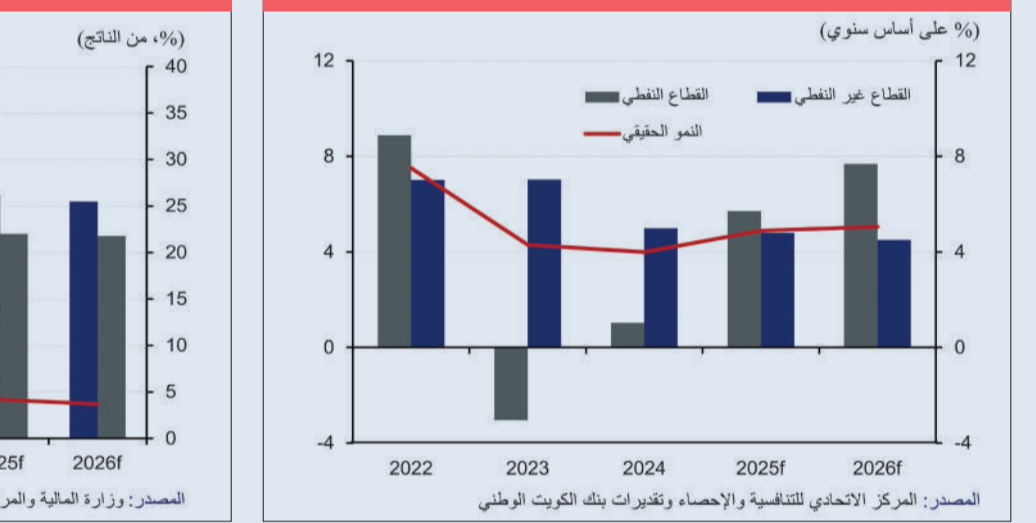


2022، فمن المتوقع ارتفاع إنتاج النفط الخام ليصل إلى 3.4 ملايين برميل يومياً بحلول عام 2026، مدفوعاً بتراجع تخفيضات منظمة الأوبك، وارتفاع خط الأساس للإنتاج للإمارات. ومع توقع توفر طاقة إنتاجية فائضة تبلغ 1.6 مليون برميل يومياً بعد اكتمال تطوير حقول «زاكوم العلوي» و«دلم» في عام 2026، ستكون الإمارات في موقع جيد لاستعادة من توجه منظمة الأوبك، الجديد نحو زيادة الإمدادات واستعادة الحصة السوقية.

أسواق العقارات

قال التقرير أن أسواق العقارات في دبي وأبو ظبي شهدت نشاطاً قوياً في المبيعات خلال عام 2025 (دبي 20% على أساس سنوي في الربع الثالث، أبو ظبي 40%+). وقد جاءت مستويات الطلب أقوى من المتوقع، ومن المرجح استمرار هذا الاتجاه الإيجابي في عام 2026، وإن كان بوتيرة أبطأ، خاصة في أبو ظبي إذ يزداد اهتمام المستثمرين في ظل استمرار بقاء التقييمات أقل من دبي. وتستمر المبيعات مدعومة بالطلب الأجنبي القوي وضعف الدولار الأمريكي مقارنة بالسنوات الأخيرة. لكن هناك مؤشرات، خاصة في دبي، على تباطؤ نمو الأسعار (إلى 13% على أساس سنوي في الربع الثالث من 2024)، في ظل المبادرات الحكومية المستمرة لزيادة المعروض السكني، مثل خطة دبي للإسكان الميسر التي تتضمن أكثر من 17 ألف وحدة، كما تعزز أبو ظبي تسليم 40 ألف وحدة بحلول عام 2029. وفي الوقت نفسه، ورغم النمو الاقتصادي السريع، يُتوقع أن يبقى معدل التضخم أقل من 2% في عام 2026، بفضل تباطؤ نمو الإيجارات في دبي، وانخفاض تضخم أسعار الغذاء، وتراجع أسعار الوقود.

الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي



ارتفاع الاستثمارات وتوسع التجارة الدولية ساهما باستمرار وتيرة النمو الاقتصادي

أسواق العقارات في دبي وأبو ظبي لا تزال نشطة مع تباطؤ وتيرة ارتفاع الأسعار

وسلامة واستقرار المؤشرات الاقتصادية الكلية، إضافة إلى محدودية الأثر المباشر للرسوم الجمركية (المقتصر غالباً على صادرات الصلب والألمنيوم). وزاد: تبقى توقعاتنا الأساسية أن يستمر هذا الوضع في عام 2026. كما أن خفض حدة الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين، وتقدم عملية السلام في غزة - إذا استمرت - يزيلان مخاطر رئيسية، ويعززان ثقة المستثمرين تجاه الاقتصاد الأكثر اندماجاً عالمياً في المنطقة، ما يمنح التوسع الاقتصادي زخماً جديداً. ولغت إلى انه في الوقت نفسه، ولأول مرة منذ عام

قال تقرير بنك الكويت الوطني أنه سيستمر الأداء الاقتصادي القوي للإمارات خلال العام المقبل للعام السادس على التوالي، متوقعاً أن يبلغ نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي في عام 2026 نحو 4.5%، بانخفاض طفيف عن 4.8% المسجلة خلال العام الحالي، لكن النمو سيبقى الأسرع في منطقة الخليج. ويستند هذا الأداء الإيجابي إلى قوة الاستهلاك ونمو الائتمان الشخصي، والمطفرة العقارية، والاستثمارات الكبيرة في القطاعات الاستراتيجية كالطاقة والنقل والذكاء الاصطناعي، إضافة إلى النمو السريع لعدد السكان (بمتوسط 7.5% في إمارتي دبي وأبو ظبي عام 2024). وتابع: تواصل السلطات تكثيف جهودها في خطط الإصلاح والتنويع الاقتصادي رؤية نحن الإمارات 2031، أجندة دبي D33، ورؤية أبو ظبي الاقتصادية (2030) فيما سيبقى الإنفاق الحكومي مرتفعاً لاستكمال مجموعة من المشاريع الكبرى، بما في ذلك مجمع الطاقة الشمسية في العزيرة-أبو ظبي بقيمة 6 مليارات دولار، ومشروع «ستارغيت» للذكاء الاصطناعي (8 مليارات دولار)، وسكة حديد الاتحاد عالية السرعة (14.6 مليار دولار).

وبين التقرير أن ارتفاع حجم الاستثمارات وتوسع التجارة الدولية ساهما في استمرار وتيرة النمو الاقتصادي، إلا أنها باتت مهددة في ظل مشهد عالمي معقد يتمثل في تباطؤ النمو العالمي، وفرض الرسوم الجمركية، وانخفاض أسعار النفط، والتطورات الجيوسياسية الإقليمية. ورغم تأثر السياحة ومؤشرات الثقة في الأعمال خلال عام 2025، فقد تمكن الاقتصاد من مواجهة هذه التحديات بفضل قوة مؤشرات التنافسية، وارتفاع مستويات التنويع الاقتصادي،

ارتفاع الإنفاق العام

في عام 2026، مقارنة بنحو 5.4% في عام 2024. وعلى الصعيد الخارجي، سيبقى فائض الحساب الجاري مستقرًا عند نحو 13% من الناتج المحلي الإجمالي العام المقليل، مع مساهمة ارتفاع حجم صادرات النفط وأسعار المعادن الثمينة (تمثل 42% من الصادرات غير النفطية) في تعويض أثر انخفاض أسعار النفط على الإيرادات. لذلك يُتوقع أن يقلص الفائض المالي بشكل طفيف إلى 4.2% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2025 و3.7%

العام بنسبة 12% و29% في عامي 2025 و2026 على التوالي)، رغم أن الموازنة الاتحادية تمثل فقط 15% من الميزانية الموحدة. وسيعزز تطبيق الضريبة التكميلية على مجموعة الكيانات متعددة الجنسيات بنسبة 15% في عام 2025 قاعدة الإيرادات غير النفطية، ويقلل من أثر انخفاض أسعار النفط على الإيرادات. لذلك يُتوقع أن يقلص الفائض المالي بشكل طفيف إلى 4.2% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2025 و3.7%

أشار الوطني إلى تقلص الفائض المالي في النصف الأول من عام 2025 إلى 4.3% من الناتج المحلي الإجمالي نتيجة ارتفاع كبير في الإنفاق الجاري (12%+ على أساس سنوي) والراسمي (30%+). وزاد: نتوقع بعض التباطؤ في الفترة المقبلة، مع زيادة سنوية بنحو 4% في عامي 2025 و2026. ويشير الإنفاق العام في الميزانية الاتحادية، خاصة ضمن الإنفاق الرأسمالي، إلى دعم إضافي (ارتفاع في الإنفاق